

رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لإندونيسيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي وبالإشارة إلى الحالة في تيمور الشرقية وفي ضوء
تمديد ولاية إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، يشرفني أن أحيل ما يلي:

١ - إن قيام مجلس الأمن بالنظر في الأنشطة التي تضطلع بها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية
في تيمور الشرقية المنشأة بموجب قرار المجلس ١٢٧٢ (١٩٩٩) لفترة أولية تمتد حتى
٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تتيح فرصة قيمة للبعثة المعنية كي تجري تقييما ذاتيا صادقا،
وللمجلس كي يجري تقييما موضوعيا، لمواطنيها وقوتها ولتتمكن من مواصلة الاضطلاع
بولايتها الهامة على نحو أفضل.

٢ - وتشدد الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١٢٧٢ (١٩٩٩) على أهمية التعاون بين
إندونيسيا والبرتغال وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تنفيذ هذا القرار.
وإن حكومة إندونيسيا لم تأل جهدا في تحقيق هذا المسعى وهي ملتزمة التزاما راسخا بإقامة
علاقة تحقق المنفعة المتبادلة والانسجام مع تيمور الشرقية المستقلة والديمقراطية والمستقرة
الزراع إنشاؤها. فاهتمام إندونيسيا بنجاح الإدارة الانتقالية في توجيه دفة العملية الانتقالية في
تيمور الشرقية لا يمكن أن يكون اهتماما عابرا. فلإندونيسيا، بسبب التاريخ والجغرافيا
والروابط الاجتماعية، مصلحة حيوية تفوق مصلحة أي دولة عضو أخرى في المنظمة في أن
تتكامل ولاية الإدارة الانتقالية بالنجاح.

٣ - هذا هو السياق الذي تلتزم فيه حكومة إندونيسيا التزاما كاملا بحل جميع القضايا
العالقة بما فيها مسألة لاجئي تيمور الشرقية الموجودين حاليا في مقاطعة نوسا تنغارا الشرقية.
وتحقيقا لهذه الغاية دأبت إندونيسيا على التعاون وهي ستستمر في بذل جميع الجهود الرامية
إلى التعاون بشكل وثيق مع الإدارة الانتقالية والممثل الخاص للأمين العام ورئيس الإدارة
الانتقالية في تيمور الشرقية وزعماء تيمور الشرقية.

٤ - وطوال الأشهر الـ ١٥ الماضية فُتحت قنوات اتصال فعلية بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية على جميع مستويات الحكم. وخلال هذه الفترة رحبت إندونيسيا بالزيارات المتعددة التي قام بها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس الإدارة الانتقالية في تيمور الشرقية وغيره من مسؤولي الإدارة الانتقالية الرفيعة المستوى، إلى جاكارتا وديباسار وكوبانغ. وقد تمكن ممثلو الإدارة الانتقالية في جميع هذه المناسبات من الاجتماع إلى نظرائهم الإندونيسيين ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك معهم. كما أبدى رئيس جمهورية إندونيسيا قدرا خاصا من الحرص والاهتمام الصادق بتيسير عمل الإدارة الانتقالية. وقد تمتع بالمقابل ممثلو حكومة إندونيسيا أثناء زيارتهم لديلي بالتعاون الوثيق الذي أبداه نظراؤهم في الإدارة الانتقالية.

٥ - وعملت حكومة إندونيسيا على توسيع قنوات الاتصال بين إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وإندونيسيا من خلال تيسير إجراء المحادثات بين ممثلي الإدارة الانتقالية وقيادة مجلس النواب والجمعية الاستشارية الشعبية. واستبقا لنشوء تيمور الشرقية في مرحلة ما بعد الإدارة الانتقالية عكفت إندونيسيا أيضا على تعزيز الروابط بين سكان تيمور الشرقية والإندونيسيين سواء على الصعيد الرسمي أو على مستوى زعماء المجتمعات المحلية، وفي الحكم والمجتمع الأهلي. والتحاق الآلاف من شباب تيمور الشرقية اليوم في مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية طلبا للمعرفة ما هو إلا رمز لهذا الواقع الإيجابي.

٦ - وبالنظر إلى ما سبق، أمضت إندونيسيا، حكومة وشعبا، وقتا للتكيف مع الواقع الجديد في تيمور الشرقية. غير أن هذا الأمر لم يلق الاعتراف الواجب. وفي الواقع إن اتباع السياسات التي تعود بالفائدة على تيمور الشرقية لم تقتصر فقط على القضايا الثنائية. فسياسة إندونيسيا باتت موسومة ببذل الجهود الرامية إلى إشاعة مناخ إقليمي وعالمي موات لتيمور الشرقية المزمع إنشاؤها.

٧ - فمنذ اللحظة الأولى وحكومة إندونيسيا مدركة لمجموعة القضايا الواجب التصدي لها والناجمة عن انتقال السلطة في تيمور الشرقية من إندونيسيا إلى الأمم المتحدة. وقد ساعدت الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس جمهورية إندونيسيا إلى ديلي يوم ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، بعد انقضاء أشهر قليلة فقط على تغيير وضع تيمور الشرقية، في تحديد بعض هذه القضايا على نحو ما وردت في البيان المشترك.

٨ - وينبغي ألا يستهان بالتقدم المحرز في النظر في هذه القضايا والتي تشمل إعادة المحفوظات، والمعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين السابقين، ووضع طلاب تيمور الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية والأدوات الحرفية الثقافية. فقد عقدت ثلاث

حولات من الاجتماعات بين إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (دينيسار، في ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ ويوغياكارتا، في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وسورابايا، في ٤ و ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠) بالإضافة إلى جولة رابعة من المقرر إجراؤها يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. وقد استكملت هذه اللقاءات بعدد لا يحصى من الاجتماعات المكثفة التي عقدت على مستوى الفريق التقني/العامل بين إندونيسيا والإدارة الانتقالية لمناقشة شواغل محددة. كما أجريت زيارات على مستوى الفريق العامل من بينها زيارات قام بها فريق الأصول الإندونيسية إلى ديلي، وأيضا فريق مشترك بين إندونيسيا والإدارة الانتقالية إلى مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية وكذلك زيارة لفريق الإدارة الانتقالية إلى جاكرتا لمعالجة موضوع المحفوظات نظرا لارتباطه بالسجلات العقارية. وقد أُحرز تقدم كبير في جميع هذه المجالات.

٩ - والتقدم الذي أُحرز في المناقشات بشأن موضوع طلاب تيمور الشرقية في مؤسسات التعليم العالي الإندونيسية مثال جلي على ذلك وواحد من أكثر أوجه التقدم مدعاة للارتياح. وبحلول مطلع عام ٢٠٠١ تمكن مئات طلاب تيمور الشرقية الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الإندونيسية من مواصلة دراستهم بفضل المنح الدراسية التي قدمتها الحكومة الإندونيسية؛ ومنح تيمور لورو ساي التي تمولها اليابان ويديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنح مؤسسة فورد التي تديرها المؤسسة الإندونيسية للتعليم الدولي. وقد ثبت أن المخاوف التي أعرب عنها البعض إزاء أمن طلاب تيمور الشرقية في مؤسسات التعليم الإندونيسية لم يكن لها ما يبررها.

١٠ - كما كانت المعاشات التقاعدية للموظفين المدنيين السابقين موضوع مناقشات مكثفة. فبعد تأخير دام عاما تقريبا، يسر حكومة إندونيسيا أن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية باتت قادرة أخيرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على تقديم البيانات والاستمارات المدونة الأصلية لـ ٤٩٧ ٣ من سكان تيمور الشرقية الذين يعتبرون مؤهلين لقبض المعاشات التقاعدية. وتقوم حاليا بي تي تاسين (PT Taspen) (شركة ادخار تأمينات الموظفين المدنيين) بالتأكد على نحو عاجل من البيانات المذكورة قبل تسديد المعاشات.

١١ - وعلى غرار ما هو حاصل بالنسبة إلى العديد من القضايا المتبقية، من المهم إبداء قدر معين من التريث وبعد النظر. فعندما يكون إحراز تقدم هو دون الرغبة المرجوة أو الأمل المعقود، غالبا ما تكون التعليقات عادية ورتيبة وبعيدة عن العناوين الخاطفة للأضواء التي تتعلق بـ "ميليشيا" أو "اللاجئين" أو باقتراحات يُشتَم منها سوء النية. وإن حكومة إندونيسيا تدرك كل الإدراك التحديات التنظيمية والمؤسسية الداخلية الضخمة التي تواجهها

إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. وإندونيسيا ما زالت من جهتها ملتزمة بالعمل على نحو ثابت وبناء مع الإدارة الانتقالية في التصدي على نحو شامل لمختلف المواضيع الناشئة نتيجة لانتقال السلطة.

١٢ - وقليلة هي القضايا التي تجسد العديد من المصالح والاهتمامات المشتركة لحكومة إندونيسيا وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية أكثر من مسألة لاجئي تيمور الشرقية في نوسا تنغارا الشرقية. فقد عاد في العام الماضي نحو ١٣٠.٠٠٠ لاجئ. ومنذ رحيل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية الدولية الأخرى من نوسا تنغارا الشرقية في أعقاب حادثة تامبوا، تقوم إندونيسيا (فريق العمل المعني بإعادة لاجئي تيمور الشرقية إلى ديارهم في تيمور الشرقية) على تيسير العودة الطوعية لنحو ٤٠٠٠ لاجئ. وهذا أمر ينبغي الإقرار به. ولكن عندما لا يزال نحو ١٥٠.٠٠٠ لاجئ قابعا في المخيمات في نوسا تنغارا الشرقية فإن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والأمنية ولا سيما الإنسانية هي التي تُملي على حكومة إندونيسيا مواصلة العمل وتفعيله.

١٣ - وينبغي أيضا لقضية اللاجئين أن تكون مثار اهتمام إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية عن طريق القيام بتحريك ما. فالمسؤولية عن إيجاد حل لقضية لاجئي تيمور الشرقية هي مسؤولية مشتركة. وليس من شأن تبسيط هذا التحدي على غرار ما حصل بالنسبة إلى قضية "الميليشيا" في المخيمات، إلا أن يحقق حلا جزئيا. لقد تحملت حكومة إندونيسيا قسطها من المسؤولية وجرى تأمين الغذاء والدواء والمأوى. ونتيجة لهذه الإجراءات صودرت أيضا أسلحة بشكل فعال في المخيمات واستتب الأمن. إن هذا المعدل المطرد لا بل المتزايد الذي سجلته العودة العفوية للاجئين في الأشهر الأخيرة يثبت أنهم بالفعل قادرين وراغبون في تقرير مستقبلهم بحرية. وتحضيرا للتسجيل الرسمي للاجئين الذي سيتمكنون من خلاله أن يقرروا العودة إلى تيمور الشرقية أو الاستقرار في إندونيسيا، تجري حكومة إندونيسيا حاليا حوارا ومشاورات مكثفة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الهجرة العالمية. وتيسيرا لإشراك هذه المنظمات إشراكا مباشرا في هذه العملية تجري حاليا حكومة إندونيسيا أيضا مناقشات مع مكتب المنسق الأممي للأمم المتحدة عبر الموظف المكلف بشؤون أمن موظفي الأمم المتحدة في إندونيسيا، بغية تيسير زيارة يقوم بها فريق خبراء تابع للأمم المتحدة هدفها تقييم الحالة الأمنية في نوسا تنغارا الشرقية. وحكومة إندونيسيا لا تزال تنتظر رد مكتب المنسق الأممي فيما يتعلق بزيارة التقييم الأممي هذه.

١٤ - ويجب استكمال الجهود التي تبذلها إندونيسيا. فالحالة في تيمور الشرقية نفسها، وخلافا لما يظن، هي في الواقع مسألة تمت بصلة إلى عودة اللاجئين. فالسلام والأمن هما الشاغلان اللذان يهتمان الجميع وكذا هي الحال بالنسبة إلى حال الشك التي تشوب مسألة الممتلكات. ويبدو أن النداءات المتكررة التي تطالب إندونيسيا بتحسين تدفق المعلومات المقدمة للاجئين أو بالقضاء على "حملة التضليل" شجعت من حيث لا تدري على إيجاد حل من الجمود أقل مما شجعت على إبداء رغبة بالاعتراف الموضوعي بأوجه القصور. ومن الواضح أن عودة اللاجئين تتأثر بالظروف السائدة لا يمكن المغادرة فقط بل أيضا بمكان الوصول. وإن حكومة إندونيسيا مستعدة لتعزيز التعاون المباشر والمنهجي مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في حل هذه القضية ذات الاهتمام المشترك.

١٥ - إن حكومة إندونيسيا تعيد تأكيد التزامها بمحاكمة المتهمين بالتورط في انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية كما يدل على ذلك العمل الجاري في مكتب المدعي العام. وفي الوقت نفسه تجرى أيضا في محكمة مقاطعة جاكرتا الجنوية محاكمة ستة من المشتبه في تورطهم بأعمال القتل التي أودت بثلاثة عاملين إنسانيين تابعين لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وهي تتزامن مع محاكمة السيد أوريكو غوتيريس التي تجري في محكمة مقاطعة جاكرتا الشمالية بتهم التحريض على الاستيلاء على أسلحة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي تطور لافت آخر بات ياكوبوس بيرري حاليا في عهدة الشرطة بصفتها متهما بقتل الجندي مانغ.

١٦ - وترحب إندونيسيا بالطريقة العاجلة المتجددة التي تتبعها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تعزيز المصالحة بين سكان تيمور الشرقية. ومنذ اللحظة الأولى وحكومة إندونيسيا منسجمة مع إيمانها بأن المصالحة هي المفتاح لإنشاء تيمور شرقية مسالمة ومستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وتحقيقا لهذا الهدف الأساسي ساعدت حكومة إندونيسيا في ١٨ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في تيسير عقد لقاء مصالحة في دنيسار بين المجلس الوطني لتيمور الشرقية وحركة توحيد تيمور (أسوين). ويجري حاليا تيسير عقد مزيد من المحادثات في آذار/مارس ٢٠٠١.

١٧ - وفي حين يمكن تفهّم تركيز الانتباه والجهود على المصالحة بين سكان تيمور الشرقية داخل هذا البلد وخارجه، فمن الحري عدم إهمال الحالة داخل تيمور الشرقية نفسها. فتزايد النشاط السياسي الذي يواكب توجه تيمور الشرقية نحو الاستقلال يمكن أن يزيد من حدة الخلافات السياسية ما قد يؤدي بدوره إلى اندلاع أعمال عنف. وبالفعل، ففي الأشهر الأخيرة تابعت الحكومة الإندونيسية بقلق حالات الاضطراب والترهيب بل والعنف الجسدي

التي حصلت بين سكان تيمور الشرقية. والدليل على صحة هذا القول هو حال التهيب والعنف التي شهدتها بلدة أَلور خلال الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ضد الأقلية المسلمة تحديدا. وبالإضافة إلى ذلك وفي حادث حصل يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ توفي غرقا موظف أمن كان يعمل في شركة بيرتامينا Pertamina (شركة نפט إندونيسية تملكها الدولة) نتيجة أعمال عنف ارتكبتها مجموعة من الرجال. ومنذ هذا الحادث المشؤوم والمثلون الإندونيسيون في مكتب ديلي وبيرتامينا هم عرضة لتهديدات بالعنف. وإن حكومة إندونيسيا تتوقع من إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية اتخاذ إجراء حازم وحاسم لمعالجة هذه القضية بشكل عاجل.

١٨ - وإن حكومة إندونيسيا تعيد تأكيد التزامها الصادق بالعمل بشكل وثيق مع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لتكليل ولايتها الهامة هذه بالنجاح.

وأعدو ممتنا لو جرى تعميم هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ماكاريم ويسونو

السفير

الممثل الدائم